الية على قول الفعال لكن حكى ابو عمرو ابن الصلاح وغيره عن ابى ناسم
الزجاجى ان حذف الالف لغة وجعل منها حذف الف الجلالة الاولى من
قول الشاعر الا الاباركى الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال
ولا يبعد حمل مثله على الضرورة كما فعل البيضاوى اقول الظاهر انه
كون حذفها لغة لا يجوز حذفها شرعا لان اسماء الله تعالى توقيفية
ولم يثبت عن الشارع حذفها واما الثابت عند شيوخنا فلا نتعداه واما
حذفها خطا فهو الواقع زيادة فى الفرق بين رسمه ورسم الات اسم
الصنم وتبعتها فى الحذف الالف الثانية من الرحمن لكثرة وقوعه معه
ولينا سب الحذف فيهما حذف الف اسم وفى حواشى الشهاب ان الالف
الثانية من الرحمن تحذف مع ال وبدونها ولم تحذف الالف الاولى منهما
ايضا لتاديتها الى الاجحاف بهما ولم تحذف فى جمع نقا الثانية ايثارا لحفظ
صدورهما عن التغيير ولم تحذف الرحيم ايضا بحذف يائه لاشتباهه
ح بالرحمن فى الرسم وقد سبق مزيد كلام فى ذلك فان قلت لم كتبوا
لفظ الله بلامين ولفظ الذى بلام واحدة مع استوائهما فى اللفظ
وكثرة الكتابة ولزوم ال قلت لما كان لفظ الله تاما فى باب الاسمية
لكونها معربا ابقوا كتابته على الاصل من وضع اللامين ولما كان لفظ الذى
ناقصا فى باب الاسمية لكونه مبنيا اخلوا النقصان فى كتابته ولا يرد
كتابتهم اللذان بلامين مع انه مبنى على الراجح لما فيه من ضرورة التثنية
التى هى من خصائص الاسماء المعربة وايضا لو حذفت احدى لامى الله
خطا لحصل اجحاف به والباس برسم اله مع واجب التفخيم لفظا وخطا
المبحث الخامس اختلف فى اله الذى هو اصل الجلالة على الاصح فقال
البيضاوى انه وصف وقال الزمخشرى انه اسم جامد ليل انه يوصف ولا يوصف به
لا تقول شئ اله وتقول الواحد قال السيد الجرجانى وتحقيقه ان

الاسمى

الاسم اى المقابل للفعل والحرف قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين
يتصور بها فيكون مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ منها خصوصية اصلا
ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بهذه الصفة ومثله ذلك يسمى صفة
وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى مصححا للاطلاق كالمعبود ومثلا ويلزمه كرموصوف
معه لفظا او تقديرا تعيينا للذات التى قام المعنى وقد يوضع لذات معينة
ولا يلاحظ معها شئ من المعانى القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة
كفرس وابل وقد يوضع لها ويلاحظ فى الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك
على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا
لتعيين الاسم بازائه كاحمد اذا جعل علما على ذات فيها حرفة الثانى ان يكون
ذلك المعنى داخلا فى الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء
الالة والزمان والمكان وهذان القسمان ايضا من الاسم والمعنى المعتبر
فيهما مرجح للتسمية فلا مصحح للاطلاق فلا يطرد ان فى كل ما يوجد فيه ذلك
المعنى ولا يقال صفة لشئ لكن ربما يشتبهان بالصفة والاخير اشد اشتباها
لان المعنى المعتبر فى الوضع داخل فى مفهوم كل منهما اى الصفة والاخير
ومثار الفرق اى التسمين يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفة وحيث
وجد فى الاستعمال اله واحد ولم يوجد شئ اله مع كثرة دوران على الالسنة
علم انه من الاسماء دون الصفات وهذا احكم كتاب واما موسائر ما اعتبر
فيه المعانى مع خصوصية ما للذات وتحت فيه الشهاب بما هو مذكور
فى حواشيه فانظره ويوجد من قوله وهكذا احكم كتاب الخ ان الهامش
ثانى التسعين اللذين ربما يشتبهان بالصفة والمراد بالذات ما يشمل
القائم بنفسه والقائم بغيره كالعلم والقدرة وبتعيينها ما يشمل التعيين
الشخصى والنوعى والجنسى وانما عدم التعيين وانما اعتبرت الذات
مبهمة فى الصفة لان الغرض الاصلى فيها الدلالة على المعنى المتعلق بالذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)